

دور الشركات الأجنبية في مناهج مجلس الإعمار ونشأة القطاع العام في العراق 1951-1958

علاء حسين عبود هادي
كلية التربية، جامعة القادسية، العراق
البريد الإلكتروني: Hla59098@gmail.com

ا.د. فرقان فيصل جدعان
كلية التربية، جامعة القادسية، العراق
البريد الإلكتروني: Furqan.alghanemy@qu.edu.iq

الملخص

كان عام 1951 نقطة تحول في تاريخ العراق الاقتصادي بعد ان تم الاتفاق على قانون مناصفة الأرباح مع شركات النفط الأجنبية الاحتكارية، وقد بدأت انطلاقة الشركات الجنبية بحماس لدعم مشروع تأسيس مجلس الإعمار بهدف تنشيط دور شركات الدول الاحتكارية في إعادة اعمار العراق بجميع القطاعات من اجل استرجاع ما فاتها من ارباح نتيجة قانون مناصفة الأرباح، وقد غطت هذه الدراسة المدة من 1951 – 1958 بقسمين، الأولى منذ تأسيس مجلس الإعمار 1952 ولغاية 1955، وهي المدة التي تم خلال تأسيس مجلس الإعمار ووضع برامجه الاقتصادية وتكليف الشركات والاقتصاديين الأجانب بوضع الدراسات المسحية لأحتياجات العراق، ثم اعقب ذلك المدة م 1955 ولغاية 1958، وهي المدة الحقيقة للبرامج التي نهضت بالواقع الاقتصادي والعمراني للعراق والتي من خلال برز دور الشركات الأجنبية في برامج مجلس الأعمار التي استحوذت الشركات الأجنبية على أكثر من 90% من المبالغ المخصصة للإعمار من عائدات النفط.

الكلمات المفتاحية: الشركات الأجنبية الاحتكارية؛ مجلس الإعمار؛ المناهج الاقتصادية؛ العراق الاقتصادي؛ القطاع العام.

The Role of Foreign Companies in the Curricula of the Reconstruction Council, and the Emergence of the Public Sector in Iraq 1951-1958

Prof. Dr. Furqan Faisal Jadaan
College of Education, University of
Al-Qadisiyah, Iraq
Email: Furqan.
alghanemy@qu.edu.iq

Alaa Hussein Aboud Hadi
College of Education, University of Al-
Qadisiyah, Iraq
Email: Hla59098@gmail.com

ABSTRACT

The year 1951 was a turning point in the economic history of Iraq after the law of equal profits was agreed upon with the monopolistic foreign oil companies, and the foreign companies began to enthusiastically support the project of establishing the Reconstruction Council with the aim of activating the role of the monopolistic countries' companies in the reconstruction of Iraq in all sectors in order to recover what is It missed profits as a result of the Profits Equality Law, and this study covered the period from 1951 - 1958 in two parts, the first since the establishment of the Reconstruction Council 1952 until 1955, which is the period during which the Reconstruction Council was established and the development of its economic programs and the assignment of foreign companies and economists to develop surveys for the needs of Iraq, then This was followed by the period from 1955 to 1958, which is the real period of the programs that promoted the economic and urban reality of Iraq, and through the emergence of the role of foreign companies in the programs of the Council of Ages, in which foreign companies acquired more than 90% of the amounts allocated for reconstruction from oil revenues.

Keywords: foreign monopoly companies; reconstruction council; economic curricula; economic Iraq; public sector.

المقدمة

حاولت الحكومة العراقية وضع خطط اقتصادية خلال المدة من عام 1932 – 1949 لكن رغم تلك الخطط لم يستقر الوضع الاقتصادي في العراق نتيجة الأحداث السياسية المتذبذبة، مما أدى إلى كثرة المناهج الاقتصادية والتي لم ينفذ منها فقط 6 سنوات وستة أشهر من مجموع خطط لمدة 12 سنة، وقد كان دور الشركات الأجنبية واضحاً في تلك البرامج الاقتصادية، إذ لم ينفذ منها سوى المشاريع المناطة بالشركات الأجنبية.

وكان لاتفاقية مناصفة الأرباح 1952 الأثر الكبير في تغيير مراكز القوى الاقتصادية في العراق، إذ لعبت الشركات الأجنبية دوراً في رسم السياسة الاقتصادية للعراق بهدف استرجاع ما فاتها من أرباح بسبب هذا القانون.

وفي ضوء تلك الحقائق يبرز أهمية دور الشركات الأجنبية في تأسيس المشاريع الاستراتيجية من خلال مناهج مجلس الأعمار، لذا سيتم دراسة (دور الشركات الأجنبية في مناهج مجلس الأعمار ونشأت القطاع العام في العراق 1951-1958) من خلال بحثين، المبحث الأول جاء بعنوان (دور الشركات الأجنبية في المنهاج الأول لمجلس الأعمار وتعديله 1951-1955)، وقد خصص هذا المبحث لغاية عام 1955، ذلك نتيجة التغيرات التي أحدثتها الدراسات بشأن الاقتصاد العراقي وتنميته، مما أدى إلى تغيير المناهج في ضوء ذلك.

أما المبحث الثاني، فقد جاء بعنوان (دور الشركات الأجنبية في المنهاج الثاني لمجلس الأعمار 1955-1959) وهي المدة التي أسس خلالها مجلس الأعمار للمشاريع الاستراتيجية، ثم أعقب هذا المبحث النتائج وقائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول

دور الشركات الأجنبية في المنهاج الأول لمجلس الأعمار وتعديله 1951-1955

كانت جميع الدراسات التي قدمت من قبل الخبراء الأجانب والشركات الاستشارية تدور حول واقع العراق وثرواته الطبيعية، والإمكانات الاقتصادية للحكومة العراقية الناتجة عن عوائد النفط التي تفتح الفرص أمام الحكومة العراقية من أجل تطوير الواقع الاقتصادي في العراق، أما التقارير فكانت تركز بصورة عامة على تطوير الزراعة على أساس أن العراق بلد زراعي، ودعت إلى إنشاء السدود ومشاريع الري⁽¹⁾.

وقد كانت تلك التقارير تؤكد على عدم دخول الدولة في الصناعة بصورة مباشرة بالاعتماد على القطاع الخاص بالرغم من ضعفه آنذاك، وكانت التقارير تركز بالاعتماد على الخبرات والرأسمال والإدارة الأجنبية في هذا الجانب، والهدف من ذلك هو إبقاء الاقتصاد العراقي تابعاً إلى الاقتصاد الغربي⁽²⁾، وهذا يؤكد نوايا الشركات الأجنبية في الهيمنة على الاقتصاد العراقي من خلال توجيهها لمجلس الأعمار، إذ أن السياسة الاقتصادية لمجلس الأعمار لم تخرج عن طريقة تفكير الخبراء الأجانب، وكان أول منهاج استثماري وضع عام 1952م بناء على توصيات البنك الدولي للإتماء والتعمير الذي أكد على الاهتمام بالجانب الزراعي وإنشاء السدود، وتحسين طرق الزراعة، والاهتمام بالمشاريع الصناعية دون الحاجة إلى الحماية الكمركية، وأهم ما جاء فيه هو تحسين التعليم الابتدائي وصولاً إلى التعليم المهني في مدى خمسة عشر عام⁽³⁾.

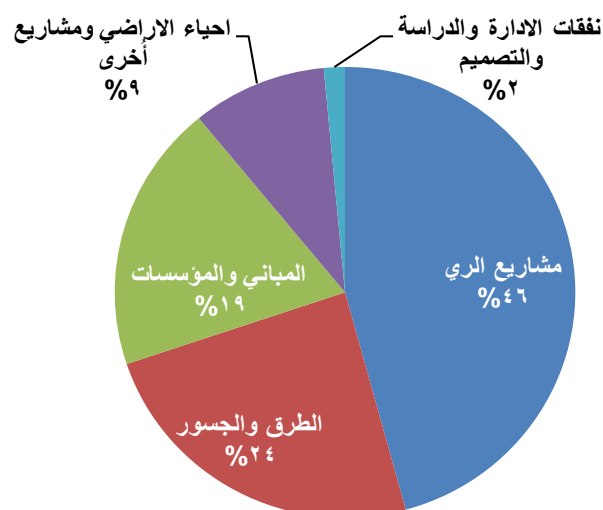
بدأ مجلس الإعمار نشاطه عام 1951 عند وضعه المنهاج الأول بعد أن قدمت بعثة البنك الدولي للإنشاء والإعمار International Bank for Reconstruction and Development توصياتها لمجلس الإعمار بخصوص المشاريع التي يتوجب على المجلس الاهتمام بها⁽⁴⁾، إذ أعد المنهاج الأول بموجب القانون رقم (35) لسنة 1951 لتغطية المدة 1951-1955⁽⁵⁾، وذلك بعد موافقة مجلس الأمة عليه⁽⁶⁾، وصدر هذا القانون بهدف انماء موارد العراق، ورفع مستوى معيشة سكانه⁽⁷⁾، مستندا في ذلك إلى ما يتوقع حصوله من العوائد النفطية⁽⁸⁾، وتضمن المنهاج مجموعة من المشاريع التي يمكن القيام بها وهي (الثرائ، وسدة الرمادي، وتوسيع شط الحلة⁽⁹⁾)، وقد بلغ مجموع التخصيصات الاستثمارية لهذا المنهاج (674، 65) مليون دينار موزعة على القطاعات الاقتصادية⁽¹⁰⁾ التي بدأت بالتزايد بعد تعديل الاتفاقيات النفطية وإقرار مبدأ مناصفة الأرباح عام 1952، وكان من نتيجتها أن زادت العوائد النفطية من (2، 3) مليون دينار عام 1949 إلى (9، 13) مليون دينار عام 1951⁽¹¹⁾، وقد أعد مجلس الإعمار أربعة مناهج استثمارية، صممت لتغطية المدة 1951-1955، والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1) التخصيصات السنوية لمناهج مجلس الإعمار من عام 1951 - 1955⁽¹²⁾

التخصيصات السنوية / الألف					النسبة %	التخصيصات / ألف	القطاعات
1955	1954	1953	1952	1951			
200	200	200	200	170	5، 1	970	مفقات الإدارة والدراسة والتصميم
890	1140	1240	1210	1736	5، 9	6216	حياء الأراضي ومشاريع أخرى
2850	2650	2450	2300	2368	2، 19	12618	لمباني والمؤسسات
3400	3460	3550	3350	2066	1، 24	15826	لطرر والجسور
5455	7545	7390	6630	3024	7، 45	30044	مشاريع الري
12795	14995	14830	13690	9364	100	65674	المجموع

ومما يلاحظ على الجدول (1) في اعلاه، أن المبالغ المخصصة سنوياً بدأت تزداد سنوياً نتيجة زيادة حصة الحكومة من إيرادات النفط بعد توقيع مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية الأجنبية، وان تخصيصات مشاريع الري سجلت أعلى نسبة خلال السنوات الخمس، كما يظهرها الشكل (1) في أدناه.

شكل بياني (1) يوضح نسبة إجمالي تخصيصات مناهج مجلس الإعمار للقطاعات من عام 1951-1955⁽¹³⁾



ويرجع سبب ارتفاع تخصيصات مشاريع الري إلى عوامل عدة، سيما أن الإهتمام البريطاني كان لافتاً للنظر بخصوص الزراعة ومشاريع الري، إذ أن تلك المشاريع لقيت اهتمام من البريطانيين في المناهج التي سبقت مجلس الإعمار، حيث بلغت نسبتها 23% من مجموع المناهج الاقتصادية طيلة الـ 12 عام، وفي المناهج الاقتصادية التي تلت تأسيس مجلس الإعمار الذي اعتمد الزيادة في وادرت الاقتصاد العراقي بعد تطبيق قانون مناصفة الأرباح، نلاحظ أن نسبة التخصيصات قد تضاعفت حيث بلغت 46% من مجموع تخصيصات مجلس الإعمار، وتلك الزيادة الطردية في نسبة تخصيصات الحكومة العراقية لم تكن بالصدفة، فطالما حصلت الحكومة العراقية على الزيادة في زاراداتها النفطية، أصبح التوجه الاستعماري نحو استرجاع ماضٍ من منافعها بقانون مناصفة الأرباح من خلال شركاتها العاملة في مشاريع بناء السدود وشق الأنهر، وبأشر المجلس بوضع منهاجه الأول الذي قدرت فيه الموارد المتوقع الحصول عليها خلال مدة تنفيذ هذا المنهاج بـ (95, 075) مليون دينار، التي اسهم البترول فيها بـ (8, 95%) من مجموع هذه الموارد⁽¹⁴⁾.

وترى الدراسة أن تلك التخصيصات وما تشكله العائدات النفطية فيها، قد وجه موقف الشركات باتجاه دعم المشاريع الكبرى لاسترجاع تلك المبالغ المتحققة من عائدات النفط، إذ شكلت عائدات النفط للحكومة العراقية مبالغ سعت الشركات الأجنبية إلى استردادها بشتى الوسائل، والجدول رقم (2) يوضح عائدات النفط.

جدول (2) عائدات النفط العراقي من 1950 – 1957.

السنوات	كميات انتاج النفط الخام ملايين الأطنان الطويلة	كميات التصدير من النفط الخام ملايين الأطنان الطويلة	عائدات الحكومة العراقية ملايين الباونات الإسترلينية
1950م	6.16	6.06	6.78
1951م	8.12	8.18	15.16
1952م	18.06	17.47	41.44
1953م	27.23	26.77	57.75
1954م	29.61	29.16	68.52
1955م	32.71	31.65	74.00
1956م	30.61	29.16	69.17

السنوات	كميات انتاج النفط الخام ملايين الأطنان الطويلة	كميات التصدير من النفط الخام ملايين الأطنان الطويلة	عائدات الحكومة العراقية ملايين الباونات الأسترلينية
1957م	21.36	19.94	49.03
المجموع			850، 381

ان مبلغ (850,381,000) باون استرليني كما يوضحه الجدول أعلاه لم يكن سهلاً على حكومات الشركات الأجنبية أن تفقده، لذا سعت إلى استرداده بأسرع الطرق، فبالرغم من أن التقارير الأجنبية لم تولّ عناية بالجانب الصناعي، لكن الحكومة قامت بإنشاء مجموعة معامل أسهمت فيما بعد في انتعاش الاقتصاد العراقي، بناءً على توجيهات الخبراء الأجانب والجدول رقم (3) يوضح تلك المشاريع.

جدول (3) المشاريع الصناعية التي أوصت الحكومة بها بناءً على توجيهات الخبراء الأجانب⁽¹⁵⁾

المشروع	الموقع	الشركة	الجنسية	سنة الانشاء
معمل الألبان	ابي غريب			1953م
معمل أسمنت سرجنار	السليمانية	شركة فيف ليل	فرنسية	1957م
معمل النسيج القطني	الموصل	شركة فيف ليل	فرنسية	1957م
معمل السكر	الموصل			1958م

وهذه الحركة في مجال الدعم الصناعي لم تكن خالصة النوايا، إذ أن المقارنة بينها وبين التوجه العام لمجلس الإعمار لا يدل على الحرص المطلق، لاسيما فقط أن الشركات التي نفذت هذه المشاريع كانت شركات أجنبية، أي أن الكلف التي رصدها مجلس الإعمار للمشاريع، تم تدويرها من خلال تنفيذ تلك المشاريع بواسطة الشركات الأجنبية، إلا أن ما يحسب لمجلس الإعمار رغم ذلك، هو أن جميع هذه المعامل أصبحت عاملة في فترات لاحقة⁽¹⁶⁾.

أما الجانب الزراعي وما يلحق به من مشاريع الري فقد اولت تقارير الخبراء الأجانب والشركات عناية خاصة بها، إذ خصص المجلس لها (7، 45%) من جملة التخصيصات، وخصص ايضا (9، 5%) للمشاريع التكميلية لهذا القطاع، كاستصلاح الاراضي، وشق الترع، ولعل اهم المشاريع الواردة فيه، مشروع وادي الثرثار وسدة الرمادي وخزاني دوكان ودر بندخان للسيطرة على الفيضان باعتبار أن العراق بلد زراعي يمتاز بوفرة اراضيه الزراعية غير المستغلة، وبوفرة مياهه المتمثلة بنهري دجلة والفرات وروافدهما، لكن الفيضانات المستمرة، وسوء توزيع مياه الري حرم العراق من استغلال الكثير من اراضيه الزراعية⁽¹⁷⁾.

وعلى وفق تلك الأهمية بدأ المجلس اعماله بإعلان المناقصات على الشركات واحالة اعمال مشاريع الري عليها، والجدول (4) يوضح المشاريع والشركات المنفذة لها.

جدول (4) الشركات المنفذة لمشاريع المنهاج الأول لمجلس الإعمار علم 1952⁽¹⁸⁾

المشروع	مبلغ الإحالة بالدينار	الشركة المنفذة	جنسية الشركة
القسم الأول من مشروع الثرثار	100,960,5	شركة بلفور بيتي	بريطانية
مشروع سدة الرمادي	1, 395, 213	شركة سواسيتاي انو نيم هرستن	فرنسية

ولكن لم يستمر العمل بالمنهاج الأول، إذ بعد عشرة شهور من بدء تنفيذه، وجد من الضروري تعديله، بعد أن بدأ مجلس الأعمار يفكر في تعديل منهاجه العام واعداد منهاج اضافي جديد⁽¹⁹⁾، وبحلول عام 1952 نضجت هذه الفكرة اكثر بفعل عاملين:

العامل الأول: توصل الحكومة العراقية مع شركات النفط العاملة في العراق إلى اتفاقية مناصفة الارباح في 3 شباط من العام ذاتها⁽²⁰⁾، مما أدى إلى أن يصبح في متناول مجلس الأعمار مبالغ اضافية تستوجب إعادة النظر بمنهاجه العام⁽²¹⁾،

فبموجب قانون تعديله أصبح المجلس يستحوذ على (70%) من صافي ما تقيضه الحكومة من واردات النفط بدءاً من العام المالية التي بدأت في الأول من نيسان عام 1951⁽²²⁾، وعلى أثر ذلك ارتفعت مخصصات المجلس خلال عام واحدة فقط من أقل من (7) مليون دينار إلى أكثر من (22) مليون دينار، أي بمقدار أكثر من ثلاث مرات⁽²³⁾.

اما العامل الثاني: ارتبط بتقديم بعثة البنك الدولي للإعمار تقريرها "تقدم العراق الاقتصادي" الذي أعدته بعد زيارات ميدانية للعديد من مناطق البلاد، واطلاعتها على عدد كبير من التقارير والوثائق الرسمية، وقد أوصت البعثة المجلس أن يعمل على وضع ما أسمته بـ "منهاج شامل ومتوازن" يكون فيه الانفاق على الري والزراعة والصناعة والنقل مصحوباً بزيادة الانفاق على الصحة العامة والتعليم⁽²⁴⁾.

وعلى هذا الأساس أعاد مجلس الإعمار النظر في منهاجه العام النافذ، واعد منهاجا اضافيا لمدة ست سنوات مالية جديدة، وقد أقر المجلس المنهاج المعدل بموجب القانون رقم (25) لسنة 1952⁽²⁵⁾، وجاء هذا المنهاج الذي خصص له حوالي (374، 155) مليون دينار مثقلاً بالاستثمارات في الهياكل الأساسية في الاقتصاد العراقي⁽²⁶⁾، إذ عمل مجلس الإعمار خلال المدة 1952-1955 بإحالة عددا من المشاريع الجديدة للتنفيذ، كما باشر بدراسة عدد آخر منها حالها فيما بعد، والجدول رقم (5) في أدناه يوضح المشاريع التي أحالها المجلس بعهدة الشركات الأجنبية بعد تعديل المنهاج الأول.

جدول (5) مشاريع الري التي احيلت بعهدة الشركات الأجنبية ضمن منهاج مجلس الأعمار المعدل⁽²⁷⁾

المشروع	الشركة المنفذة	جنسية الشركة
المرحلة الثانية من مشروع الثرثار	شركة زبلن	ألمانية
سد دوكان على الزاب الصغير	شركة دي ميز	فرنسية
سد ديالى في موقع دربندخان	شركة هرزا الهندسية وضعت اوراق المناقصة وشروطها	أمريكية
دراسة خزان بخمة	شركة هرزا الهندسية وضعت اوراق المناقصة وشروطها	أمريكية
مشروع الاستفادة من اراضي العظيم والنهروان والإسحافي	شركة بني دنيكن وكورلي	بريطانية

أما قطاع الطرق والجسور والأبنية، فقد التزم المجلس بدراسة وتنفيذ عدد من المشاريع منها: جسران في بغداد، وجسور الناصرية، والسماعة، والهندية، والموصل، وبعقوبة، وطرق فلوجة-رمادي، وبغداد-بيجي، وحلة-ديوانية، وبغداد-كركوك، وكركوك-السليمانية، وسليمانية-دربندخان، فضلاً عن بنائتي مجلس الأمة والبلاط الملكي التي احيلت هي الأخرى إلى شركات أجنبية لتنفيذها⁽²⁸⁾.

المبحث الثاني

دور الشركات الأجنبية في المنهاج الثاني لمجلس الاعمار 1955-1959

خلال مدة تنفيذ المنهاج المعدل، جرت محاولات لوضع مناهج جديد لمجلس الاعمار، فبعد تشريع القانون رقم (27) لسنة 1953 الذي استحدثت وزارة الاعمار، رأى المجلس أن من الضروري وضع مناهج آخر له يكون أكثر انسجاماً وطبيعة القانون الجديد⁽²⁹⁾، وعلى هذا الأساس وضع المجلس في مطلع العام 1953 مشروع مناهج ثاني امدته سبع سنوات، على أن يباشر بتنفيذه ابتداء من عام 1953 المالية⁽³⁰⁾، واقترح أن يخصص له (258) مليون دينار منها (213) مليون دينار لما سمي بالمشاريع الكبرى، و(45) مليون دينار لما سمي بالمشاريع الصغرى⁽³¹⁾، إلا أن مجلس الوزراء قرر تأجيل البت في المنهاج المقترح، وشكل مجلس الإعمار لجنة من بين اعضائه مهمتها إعادة النظر في المنهاج المقترح في ضوء نتائج الدراسات الجديدة التي توافرت لدى المجلس، وحظي المنهاج الجديد بعناية كبيرة من قبل مجلس الاعمار طيلة العام 1954 إلى أن تم اقراره في بداية العام التالي⁽³²⁾، وقد حدد المجلس الاطار الزمني للمنهاج الجديد بالسنوات 1955-1959 وبلغ مجموع تخصيصاته (306)، (304) مليون دينار، منها مبلغ (181، 266) مليون دينار، لتنفيذ مشاريع رئيسية، أما بقية المبلغ والذي قدره (125، 38) مليون دينار لتنفيذ المشاريع الصغرى والتكميلية⁽³³⁾.

لقد احتلت مشاريع انماء الثروة الحيوانية والنباتية والمياه الجوفية الأهمية في المنهاج الثاني، ومن ثم قطاعي النقل والمواصلات ومشاريع الاسكان والمؤسسات الاجتماعية جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في هذا المنهاج، أما القطاع الصناعي فقد احتل المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية، كما يوضحها الجدول (6) ادناه.

جدول (6) مشاريع المنهاج الثاني لمجلس الاعمار 1955-1959 بناءً على توصيات الخبراء الأجانب⁽³⁴⁾

المشاريع	التخصيصات
مشاريع السيطرة على الفيضان، والري، والبزل، ومشاريع انماء الثروة الحيوانية والنباتية والمياه الجوفية.	37،6%
قطاعي النقل والمواصلات ومشاريع الاسكان والمؤسسات الاجتماعية	24،3%
القطاع الصناعي ومشاريع التعدين وتوليد الطاقة الكهربائية	14،4%
مشاريع انشاء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور غير الرئيسة	10،6%
المشاريع الصغرى (اعمال الري واقامة السدود الصغيرة وتحسين مياه الشرب وردم المستنقعات وتشبيد مبان خاصة بالآثار.	1،9%

إلا أن هذا المنهاج لم يستمر العمل به أيضاً للأسباب التالية⁽³⁵⁾:

اكتمال الدراسات الفنية والاقتصادية لبعض المشاريع: إذ توافرت دراسات وتقارير وتوصيات جديدة لدى مجلس الاعمار منذ مطلع عام 1956، حيث قدم اللورد آرثر سولتير (Lord Arthur salter) تقريره بـ(اعمار العراق، خطة العمل)، وتقرير كارل افرسن (Girl Iverson) حول السياسة النقدية في العراق، وتقرير شركة آرثر دي لتل الامريكية (Arthur.d.Little) الذي كان يحمل عنوان (منهاج لتحقيق المشاريع الصناعية في العراق)، وقد كان لهذه التقارير أثر كبير في إعادة النظر في المنهاج النافذ ولاسيما تقرير اللورد آرثر سولتير⁽³⁶⁾.

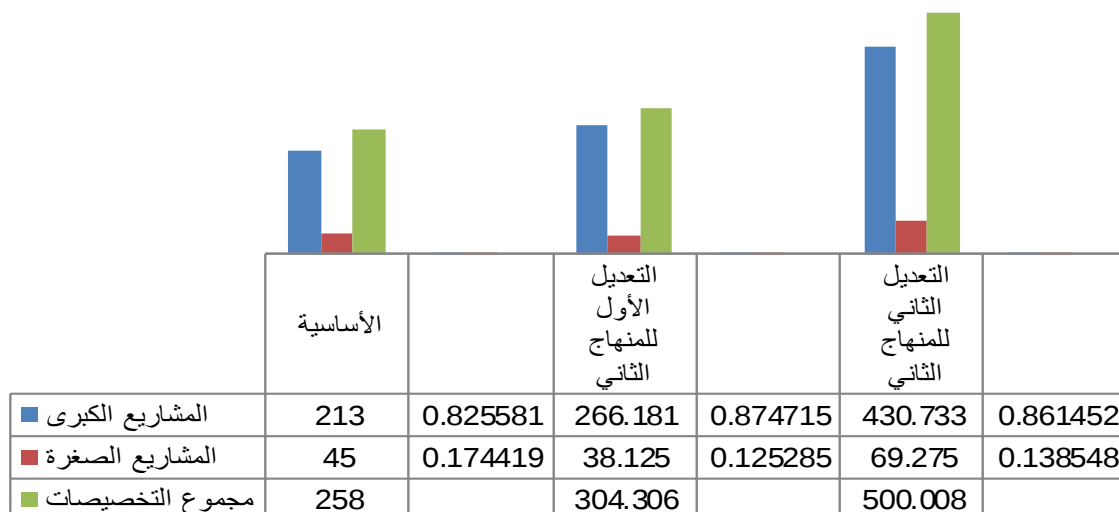
أما الدراسة الثانية التي قدمها ثلاثة اقتصاديين من الدنمارك بأشراف **الخبير كارل افرسن**⁽³⁷⁾ المتعلقة بالسياسة النقدية⁽³⁸⁾، فقد كان لها دورٌ أيضاً في إعادة النظر في المنهاج الثاني من قبل مجلس الاعمار.

والدراسة الثالثة كانت لشركة (ارثر دي لتل)، فقد تضمنت توصيات كثيرة، كان من أهمها، ضرورة التوسع في الصناعة القائمة آنذاك مع العمل على انشاء مشاريع صناعية جديدة⁽³⁹⁾.
توافر مبالغ جديدة نتيجة للزيادات الكبيرة والمستمرة في عوائد النفط، والتي تعد من العوامل الأساسية في تعديل هذا المنهاج.

وفي ضوء تلك الأسباب، قررت الحكومة منذ مطلع عام 1956 تعديل المنهاج الثاني للمجلس، وبعد مناقشة مسودة المنهاج الثاني المقترح في اللجنة التوجيهية التابعة لمجلس الاعمار في الرابع من نيسان عام 1956، قرر المجلس بناءً على توصية اللجنة قبول المنهاج المقترح في 28 نيسان من العام ذاته⁽⁴⁰⁾، وتم تعديل المنهاج الثاني بموجب القانون رقم (54) لسنة 1956 ليغطي المدة 1955-1960⁽⁴¹⁾، وقد توخى المجلس عند وضعه هذا المنهاج أن يوافق بين الاسس التي استند إليها المنهاج قبل التعديل، مع الدراسات والتقارير التي وضعها الخبراء الاجانب مراعيًا حاجة البلد إلى مختلف المشاريع اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه يكون منسجماً مع الزيادة الكبيرة التي حدثت في موارد النفط، وعلى هذا الاساس زيدت تخصيصات هذا المنهاج إلى (800، 500) مليون دينار، تقرر تخصيص (733، 430) مليون دينار، لتنفيذ المشاريع الكبرى التي يضطلع المجلس بتنفيذها وتخصيص الباقي ومقداره (275، 69) مليون دينار، للمشاريع الصغرى التي تقوم دوائر الدولة بتنفيذها⁽⁴²⁾.

ان إعادة النظر بالمبالغ المذكورة، يضعنا أمام الدوافع الحقيقية لإعادة النظر بالمنهاج الثاني من قبل مجلس الاعمار، فبالرغم من واقعية ومنطقية السبب الثاني المتمثل بزيادة عائدات النفط بعد قرار مناصفة الأرباح، إلا أنه لا يعد سبباً كافياً لإعادة النظر بالمنهاج، بدليل تمسك المجلس بالأسس التي صمم المنهاج الثاني عليها قبل التعديل، لكن إعادة توزيع المبالغ المخصصة للمشاريع يثير هذه الالتفاتة إلى تبني المجلس توجيهات الاستشاريين الأجانب بتقاريرهم وتعديل قيم التخصيصات بما يتناسب مع تلك التقارير لتصب في مصلحة الشركات، إذ يلاحظ أن 86% من قيمة المنهاج المعدل خصصت للمشاريع الكبرى التي يضطلع المجلس بتنفيذها، والتي ستحال إلى الشركات الأجنبية، و13% خصصت للمشاريع الصغرى التي تقوم دوائر الدولة بتنفيذها، كما يوضحها الشكل (2) أدناه.

شكل بياني (2) يوضح نسبة إجمالي تخصيصات مناهج مجلس الإعمار للقطاعات من عام 1955-1959⁽⁴³⁾



ويلاحظ من الشكل (2) أعلاه، أن النسب المئوية للمشاريع كانت ثابتة إلى حد كبير في التعديلات التي أجريت على المنهاج الثاني، لكن التفاوت حصل في مبالغ التخصيصات، إذ أن الفارق النهائي كان (250) مليون دينار، وهو يشكل ضعف مبلغ التخصيصات الأساسي قبل اقرار قانون مناصفة الأرباح واستلام الحكومة حصتها.

وأمام هذا التفاوت، لأمجال من القول أن تعديل هذا المنهاج جاء بناءً على سياسة الشركات الأجنبية ومستشاريها لاسترجاع ما خسرت في قانون مناصفة الأرباح، " وهذا يعد تمييزاً لتدخل البريطانيين والأمريكان من خلال ممثليهم في مجلس الإعمار، والهيمنة على مقدرات البلد الاقتصادية من خلال السيطرة على إيرادات النفط، إذ ميزت هذه الفترة بأنها برمجة تنموية، ولا يمكن عدّها خطة اقتصادية متكاملة لأنها تحتوي على النظرة الشمولية لكافة القطاعات، إذ ركزت على القطاع الزراعي ومشاريع الري ليكون قطاعاً قائداً باعتمادها على خطة الاقتصادي البريطاني اللورد سولتير⁽⁴⁴⁾.
لقد كانت للشركات البريطانية الحصة الأكبر في تنفيذ المشاريع خلال مدة مجلس الإعمار 1950م- 1958م، قياساً بالشركات الأخرى سواء أكانت فرنسية أو ألمانية أو أمريكية، إذ تعامل مجلس الإعمار مع مجموعة من الشركات سواء كانت تنفيذية أو شركات هندسية استشارية تقدم دراسات بالمشاريع التي انيطت بها،⁽⁴⁵⁾، والجدول رقم (7) يوضح ذلك.

جدول (7) يستعرض الشركات الأجنبية بحسب مهامها⁽⁴⁶⁾

الشركة	الجنسية	مهام الشركة
"شركة اينردس" الاستشارية	بلجيكية	الإشراف على اعمال معمل سكر السليمانية والموصل
شركة امونيا كازالة" الاستشارية	سويسرية	دراسة مشروع الاسمدة في البصرة، والإشراف على انجازه
شركة تتييس أيتن مكاري، وشركة ستراتون الهندسية الاستشارية.	امريكية	الإشراف على مشاريع مبازل الشطرة، ونواظم الغراف، وتوسيع نهر الغراف
مؤسسة دلفت الاستشارية	هولندية	الإشراف على مشروع انشاء كورنيش بغداد الذي قدرت كلفته ب(25) مليون دينار.
شركة ايباسكو" الاستشارية	امريكية	الإشراف على بناء خط نقل الغاز من كركوك إلى بغداد
شركة ايكون الاستشارية الهندسية	امريكية	الإشراف على مشروع النسيج الناعم في الحلة (محافظة بابل)
شركة التجهيزات العالمية لصناعة السللوز " International Company for the " manufacture of cellulose	فرنسية	الإشراف على مشروع معمل الورق في البصرة
شركة مكنزي" الهندسية الاستشارية	بريطانية	بوضع المواصفات الفنية الخاصة بمشروع الحديد
شركة سايت انفستكيشن	بريطانية	إجراء مسح شامل بإمكانات العراق المعدنية دون تعيين سقفا زمنيا محددا لانجاز المسح المعدني المقرر
شركة اوسكار فيبر" الاستشارية	بريطانية	الإشراف على مشروع مستشفى الكرخ
شركة كاث" للمقاولات والتجارة	لبنانية	انشاء طريق كركوك- السليمانية الجديد
"شركة فيا نيني	ايطالية	إكمال طريق بغداد- كوت
شركة ادوركلسي	امريكية	الاعمال الاستشارية الخاصة بطريق ديوانية- ناصرية
شركة وليم بريس	البريطانية	تعمل على طريق جلولا- دربندخان ⁽⁴⁷⁾

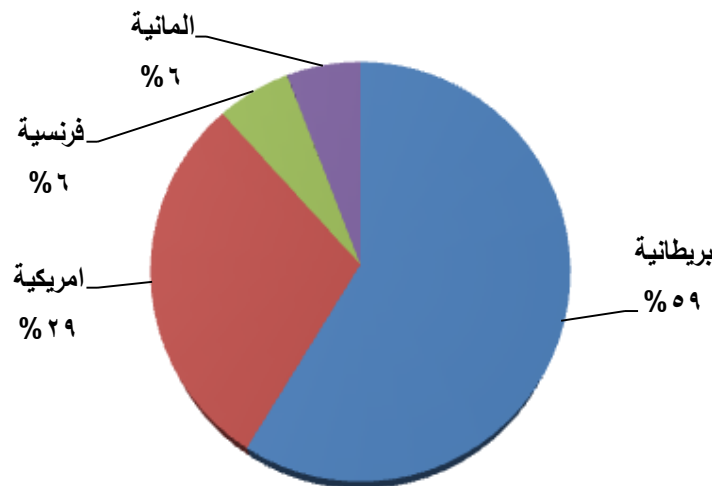
ان النوايا الحقيقة لتأسيس مجلس الإعمار كما تقدم ذكره، كانت بهدف إسترجاع ما فقدته الدول العظمى من مصالحها النفطية في العراق نتيجة قانون مناصفة الأرباح، وقد تحقق لها ذلك من خلال هيمنتها على مشاريع مجلس الإعمار، وأستطاعت أن تسترجع ما فقدته من ارباح بسبب تلك الاتفاقية، والجدول (8) أدناه يوضح عدد الشركات الأجنبية التي نفذت مشاريع مجلس الإعمار حسب جنسيتها.

جدول (8) المشاريع التي احيلت إلى الشركات الأجنبية من خلال مجلس الإعمار عام 1951-1958⁽⁴⁸⁾

المشروع	الشركة المنفذة	الجنسية
مشروع نواظم الشامية والخمس	شركة بلفور بيتي Balfour Beatty	بريطانية
مشروع التراث (القسم الأول) ⁽⁴⁹⁾	شركة بلفور بيتي Balfour Beatty	بريطانية
تصميم مشروع سد دوكان.	شركة بيني ديكن وكورلي	بريطانية
دراسة سد دوكان	مؤسسة كود ويلسون	بريطانية
دراسة سد دوكان	شركة ويليام هالكرو وشركاؤه	بريطانية
دراسة مشروع تنظيم شط الشامية وإيقاف النكارات.	شركة تيببت أبيت مكارثي ستراتون Tippet Abbett McCarthy Stratton	أمريكية
دراسة مشروع الاستفادة من نهري دجلة والفرات.	شركة تيببت أبيت مكارثي ستراتون Tippet Abbett McCarthy Stratton	أمريكية
مشروع تعبيد جزء من طريق السعدية - جلولاء	شركة جورج ومبي	بريطانية
مشروع تعبيد جزء من طريق بغداد - بيجي	شركة جورج ومبي	بريطانية
مشروع تعبيد جزء من طريق بغداد - كوت	شركة جورج ومبي	بريطانية
مشروع تعبيد طريق نجف - كوفة	شركة جورج ومبي	بريطانية
إنشاء ناظم سامراء	شركة زبلن Zeppelin	الألمانية
مشروع سدة الرمادي	شركة سوسا بيتي أن ونيم هرستن	فرنسية
إعداد التصاميم لناظم سامراء	شركة فوغانلي	البريطانية
مشروع جسر الكوفة بأشالفة.	شركة فيليب هولزمان	المانيا الغربية
دراسة مشروع سدة الرمادي.	شركة كود وشركاه	بريطانية
دراسة مشروع التراث (القسم الأول).	شركة كوود وشركاه	بريطانية
دراسة مشروع دربندخان.	شركة كوود وشركاه	بريطانية
دراسة مشروع بخمة	شركة هرزا الهندسية Herza American Engineering	أمريكية
إعداد التصاميم لناظم سامراء	وشركة كوود	البريطانية

يلاحظ من الجدول (8)، أن المشاريع الكبرى جميعها انيطت بعهدة الشركات الأجنبية، وبذلك تمكنت هي ودولها التي خسرت 50% من عائدات النفط بموجب قانون مناصفة الأرباح، من استرجاع تلك المبالغ مقابل تنفيذ تلك المشاريع، وبالرغم من هذه السياسة التي اتبعتها تلك الشركات، إلا انها من جانب آخر قد أضافت نوعاً من التقدم في الميادين التي عملت بها، بعد أن كان العراق مفقراً إلى تلك المشاريع وأموال النفط مهيم من قبل الشركات الاحتكارية.

شكل بياني رقم (3) النسبة المئوية للمشاريع في برامج مجلس الإعمار بحسب جنسية الشركات المنفذة⁽⁵⁰⁾



وبلاحظ من الشكل (3)، أن نسبة الشركات البريطانية هي التي هيمنت على مشاريع مجلس الإعمار والبالغة نسبتها (59%)، في حين جاءت الشركات الأمريكية من بعدها في عدد المشاريع التي أحييت لها بنسبة (29%)، أما الشركات الفرنسية وشركات ألمانيا الغربية، فقد حققت تواجد بشركاتها وسط الشركات الأمريكية والبريطانية بنسب قليلة، إذ استطاعت أن تحصل على نسبة (6%) لكل منهما من نصيب الشركات الأجنبية في برامج مجلس الإعمار.

إن هذه النسب تشيرنا إلى مدى نسبة هيمنة حكومات الشركات النفطية الاحتكارية، فضلاً عن ذلك، هذه النسب تؤكد إلى ما ذهبنا إليه من رأي سالف الذكر بخصوص سعي حكومات تلك الشركات باسترداد ما فقدته بموجب قانون مناصفة الأرباح، إذ أن نسبة هيمنة الشركات النفطية البريطانية هي الأكبر وتأتي بعدها الشركات الأمريكية التي نشطت بعد الحرب العالمية الثانية كمنافس للشركات البريطانية في العراق، ومما يلاحظ أيضاً، أن هذه النسب تؤكد على أن جميع المشاريع التي تحصل عليها حكومات الشركات الاحتكارية تتناسب طردياً مع ما تمتلكه من حصص في امتيازات النفط العراقي، لكن المفارقة التي نلاحظها في تفاوت النسب بعدد المشاريع المحالة، هو توجه الحكومة نحو التخصص المهني وتخصص الشركات المنفذة للمشاريع، فضلاً عن أن التواجد البريطاني في العراق أقدم من الأمريكي مما أتاح له مساحة أكبر، ولاسيما أن نفوذ الحكومة البريطانية كان لدى الحكومة الملكية أكبر من مساحة أمريكا لدى حكومة الملك، بالرغم من بدأ توجه حكومة نوري السعيد في هذه المدة نحو أمريكا.

إن إعادة النظر في تلك المشاريع، يشيرنا إلى أن تلك المناهج لم تتناول التخطيط التربوي والاجتماعي⁽⁵¹⁾، فضلاً عن اعتماد الخبرات الأجنبية كأساس لاختيار المشاريع، وصياغة المناهج، وكان المجلس يستخدم خبرته بعد دراسة تقارير هؤلاء الخبراء عند توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية⁽⁵²⁾، وهو يعكس بدوره ندرة الخبرات التخطيطية والتنفيذية الوطنية في هذه المدة، التي كانت سبباً رئيساً لازدواجية وظيفتي التخطيط والتنفيذ، ذلك لأن فصل الوظيفتين يستلزم بدوره خبرات تخطيطية وتنفيذية أكثر عدداً ونوعية، ولعل ما يؤكد هذه الحقيقة، وصف اللورد سولتر لواقع الجهاز الإداري ومجلس الإعمار بالذات، عندما ذكر بأن الجهاز الإداري عموماً غير قادر على تنفيذ سياسة توضع بدقة وتنسيق متناهيين، وأن مسؤولية المجلس هي أثقل من أن يتحملها جهازه الحالي⁽⁵³⁾.

والملاحظ على سياسة المجلس انه اعتمد اساسا في تمويل نفقات مناهجه على عائدات النفط، حيث شكلت حوالي (99%) من اجمالي الايرادات المخمنة، وان الشركات الأجنبية ادت اثناء هذه المرحلة، دورا مهما في التأثير على تخطيط الاقتصاد العراقي بحيث وجهت مشاريع الإعمار بالشكل الذي يؤدي زيادة اعتماد العراق على عائدات النفط بدلا من تطوير قطاعاته الاقتصادية الأخرى، أذ صممت المشاريع على افتراض استمرار العلاقة غير المتكافئة بين العراق والشركات، والادى من ذلك، تم التخطيط لاستمرار اعتماد العراق على النفط عن طريق تجميد القطاعات المنتجة باستثناء النفط، وانفاق عائدات النفط على مشاريع غير انتاجية⁽⁵⁴⁾.

وربما يكون هذا الرأي قد جانب الصواب، لان التخطيط الاقتصادي في تلك الفترة اعتمد على تقارير شركات عالمية تبنت وضع سياسات تخطيطية لبرامج تنمية في القطاع الزراعي والصناعي، أسست للقطاع العام العراقي قبل تموز 1958، وما بعدها وربما صاحب هذا الرأي لم يكن مطلعاً على جميع ما سوف يتم دراسته وثائق، فالأمانة التاريخية توجب اعطاء كل ذي حق حقه، وان لا نشوه الحقائق بسبب من الميولات الفردية والحزبية، وربما يكون هذا الرأي قد كان متأثراً بالفكر الاشتراكي، إذ أن رايه هذا كان مبنياً على اساس مناهضته للفكر الرأسمالي⁽⁵⁵⁾.

النتائج:

توصلت الدراسة بعد ان اعتمدت على الوثائق الرسمية المنشورة وغير المنشورة في تحليل الواقع الاقتصادي خلال مدة الدراسة إلى أهم الأسباب في بروز دور الشركات الأجنبية في نشأة القطاع العام في العراق، ومن اهم تلك النتائج هي:

1. أن الظهور الحقيقي للقطاع العام كان بعد قانون مناصفة الأرباح عام 1951، إذ ان خسارة الشركات النفطية الأجنبية لنصف عائداتها قد جعلها تفكر في كيفية استرجاع مافاتها من ربح، ففكرت بتأسيس مجلس اقتصادي عراقي اسمته بـ (مجلس الإعمار) عام 1952، لتستحوذ على مشاريعه.
2. كان تأسيس مجلس الإعمار فرصة للشركات الأجنبية وللحكومة العراقية، فمن خلال مخطط الشركات النفطية باسترجاع مافاتها من ربح، استثمرت الحكومة العراقية هذا الأمر وأجبرت الشركات على بناء العراق الاقتصادي، فنشأ بذلك القطاع العام نتيجة الدراسات التي وضعها الخبراء الجانب والشركات المختصة بالتخطيط الاقتصادي.
3. كان للدور الأجنبي دوراً بارزاً في التأثير بالمناهج الاقتصادية قبل عام 1955 وبعده، إذ أن بمجرد ظهور نتائج دراسات الخبراء الأجانب وما رافقه نم زيادة في عائدات النفط للحكومة العراقية، اعاد مجلس الإعمار صياغة مناهجه بعد عام 1955 بزيادة المبالغ المخصصة لمشاريع الشركات الأجنبية إلى الضعف مع الحفاظ على النسبة المخصصة للمشاريع، وهذا يؤكد هيمنة الشركات على مناهج مجلس الإعمار.
4. بالرغم من تلك الهيمنة للشركات الأجنبية على مناهج مجلس الإعمار، إلا ان ذلك الأمر لم يخلو من فائدة للعراق، فالمبالغ التي انفقت على المشاريع سواء كان مبالغ بها او لا، لكنها بالنتيجة أسست لمشاريع لازالت قائمة حتى يومنا هذا، وهي المشاريع الإستراتيجية لقطاعي الزراعة والري، والصناعة.

الهوامش

- (1) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق: القطاع الخاص، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1968م، ص52.
- (2) كاتلين إم لانكي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي، دار المثنى، بغداد، 1963م، ص138، 139.
- (3) جواد محمود هاشم، تخصيص الاقتصاد القومي في العراق بين التخطيط والتنفيذ، مطبعة الحكومة، بغداد، 1969، ص13.
- (4) تضمنت توصيات اللجنة التابعة للبنك الدولي للإنماء والإعمار الاهتمام بالجانب الزراعي وإنشاء السدود، وتحسين طرق الزراعة، والاهتمام بالمشاريع الصناعية دون الحاجة إلى الحماية الكمركية، جواد محمود هاشم، المصدر السابق، ص13.
- (5) الوقائع العراقية، العدد 2984 في 11 حزيران 1951.
- (6) عبد الكريم الأزري، مجلس الاعمار اعماله ومشروعاته، مجلة الابحاث، ج1، السنة الثامنة، اذار 1955، ص38-39.
- (7) ضياء باقر الموسوي، خطط ومناهج التنمية في العراق 1950-1980 مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، 1981، ص77.
- (8) Abbas Alnasrawi, Financing Economic Development in Iraq, Frederick A. praegar Inc., New york, 1967. P.23. 33 ص، المصدر السابق، عصمت السعيد،
- (9) عبد الرزاق الحسن، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ط5، بيروت، 1978، ص188 - 189؛ ناظم الزهاوي، التضخم النقدي ومنهج مجلس الاعمار للسنوات الست، مجلة التجارة، الاجزاء (7) و (8) و (9) و (10) في مجلد واحد، السنة (16)، ايلول - كانون الاول 1953، ص20 - 23.
- (10) د.ك.و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف2، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة السابعة المنعقدة بتاريخ 9 نيسان 1951، القرار رقم (3).
- (11) Abbas Alnasrawi, op. cit., P.23.
- (12) الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى المناهج التي سبقت تأسيس مجلس الاعمار، الوقائع العراقية، ع 992، 9 حزيران 1931؛ الوقائع العراقية، ع1356، 14 أيار 1934؛ الوقائع العراقية، ع1500، 31 اذار 1936.
- (13) الشكل من عمل الباحث إستناداً إلى بيانات الجدول (1)
- (14) الحكومة العراقية، مجلس الاعمار، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة 1951، مطبعة الحكومة بغداد، 1952، ص9-10
- (15) الجدول من عمل الباحث بناءً على بيانات وردت في، حسن عبد الله بدر، دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية في العراق 1953-1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1974م، ص78 - 83
- (16) المصدر نفسه، ص85-87.
- (17) Lord Arthur Salter, The Development of Iraq. Aplan of Action, Iraq Development Board , London, 1955, p.15.
- (18) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية: د.ك.و، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، تسلسل الملف 25، مشاريع الري الكبرى، مطبعة العاني، بغداد، 1956، ص9-12؛ د.ك.و، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، تسلسل الملف 23، نشرة مجلس الاعمار، عاالرابع، مطبعة العاني، بغداد، 1956، ص14-15؛ د.ك.و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف5، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة 1952، مطبعة الحكومة، بغداد، 1953، ص9؛ مجلس الاعمار، مشروع خزان دوكان، مطبعة العاني، بغداد، 1954، ص3.
- (19) د.ك.و، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، تسلسل الملف 25، مشاريع الري الكبرى، المصدر السابق، ص9-12.
- (20) نوري عبد الحميد العاني، التاريخ السياسي لإمتيازات النفط في العراق 1925-1952، بغداد 1980، ص337-416.
- (21) م.م.ن، الدورة الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة التاسعة المنعقدة بتاريخ 2 شباط 1952، ص293؛ عبد الكريم الأزري، ذكريات في تاريخ العراق، بيروت، 1982، ص317.
- (22) م.م.ن، الدورة الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ 17 شباط 1952، ص155؛ فيبي مارا، تاريخ العراق المعاصر، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد، 2006، ص190-191.

(23) الحكومة العراقية، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، التقرير السنوي عن حسابات مجلس الاعمار ووزارة الاعمار للسنوات 1950-1954 المالية، بغداد، 1955، ص 3-4.

(24) "The Economic Development of Iraq, Report of a mission organized by The International Bank for Reconstruction and Development at The Request of The government of Iraq", Oxford, 1952, pp2-4.

(25) م. م. ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 13 آذار 1952، ص 167؛ جريدة الوقائع العراقية، ع 3076، 24 آذار 1953؛

(26) جريدة الزمان ع 4349، 3 شباط 1952؛ د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 7، مجموعة قوانين مجلس الاعمار المعدلة، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952، ص 9-8

(27) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر: د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 9، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة 1953، ص 9؛ د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 12، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة الثانية والتسعين المنعقدة بتاريخ 3 شباط 1954، القرار رقم 5؛ د. ك. و، مجلس الاعمار، الملف 12، الجلسة السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ 19 آب 1954، القرار رقم 20؛ د. ك. و، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، تسلسل الملف 25، مشاريع الري الكبرى، ص 9-11؛ د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 3، خلاصة التقرير عن مشاريع ري اراضي النهروان والعظيم والاسحاقي، مطبعة العاني، بغداد، 1956، ص 6-7.

(28) د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 10، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة التاسعة والستين المنعقدة بتاريخ 4 تموز 1954، القرار رقم 3؛ د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 12، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة المئة والرابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ 6 تشرين الثاني 1954، القرار رقم 14؛ عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، القاهرة، 1955، ص 239-244.

(29) جريدة الوقائع العراقية، ع 3280، 13 ايار 1953.

(30) د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 9، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة الرابعة والستين المنعقدة بتاريخ 29 نيسان 1953، القرار رقم 1؛ عبد الكريم الازري، المصدر السابق، ص 42.

(31) م. م. ن، الدورة الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ 2 كانون الثاني 1955، ص 187؛ م. م. ن، الدورة الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ 21 شباط 1955، ص 528؛ م. م. ن، الدورة الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة السابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ 23 شباط 1955، ص 567.

(32) د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 16، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ 22 كانون الثاني 1955، القرار رقم 14؛ فيبي مارا، المصدر السابق، ص 191-193.

(33) جريدة الوقائع العراقية، ع 3593، 11 نيسان 1955؛ د. ك. و، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار تسلسل الملف 13، مجموعة قوانين مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، ص 32-33.

(34) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد: م. م. ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ 19 آذار، 1955، ص 202-203.

(35) محمد ازهر سعيد السماك، دور العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية في اقطار الخليج العربي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1983، ص 126.

(36) تضمن هذا التقرير انتقادات عديدة للمنهج السابق، والطريقة التي اتبعها المجلس في توزيع التخصيصات الاستثمارية بين مختلف القطاعات، اذ انه وجه جل اهتمامه للمشاريع الإعمارية ذات المردود الطويل الاجل كانشاء السدود وبناء الخزانات، ولم يوجه اهتمامه لانشاء المشاريع التكميلية، التي تكفل الفائدة من بناء المشاريع الاولى، لذلك اوصى سوليتير المجلس بان يركز جهوده على تهيئة مساحات من الارض الزراعية تكفي لسد حاجة العراق لمختلف المواد الزراعية، الغذائية منها او الاولى، مع العمل على اتباع الطرق الصحيحة لاستغلال الارض الزراعية، فضلا عن ضرورة انشاء عمليات الصرف والبزل لإزالة املاح التربة، وقد جاء هذا التاكيد على القطاع الزراعي، باعتباره المجال الطبيعي لتطويع البلاد، وقد أبرز هذا الاتجاه، أن العراق ليس بحاجة الى التصنيع، وانما بحاجة الى التوسع في الانتاج الزراعي، Lord Arthur Salter, o.p. cit. pp.16-17. اما الصناعة فقد اقترح الاخذ بأسلوب التصنيع البطيء وعلى مراحل، على أن تكون هذه الصناعات متفقة بما يتوافر من أيدي عاملة ماهرة، وان تعطي الأولوية للصناعات التي تتوافر لها مواد خام محلية، وان يكون هناك طلب عليها، وان تترك هذه الصناعات للقطاع الخاص سواء في ادارتها او ملكيتها،

ينظر: صباح الدرة، المصدر السابق، ص 52-53، وأكد أيضاً على أهمية مشاريع النقل والمواصلات، والمشاريع ذات الطابع الاجتماعي، لاسيما مشاريع اسكان ذوي الدخل المحدود، كما أوصى أيضاً بضرورة الاعتماد على التجارة الخارجية، وضرورة القضاء على الروتين في عمليات ومراحل تنفيذ المشاريع المختلفة، كاتلين ام لانكي، المصدر السابق، ص 138-139.

- (37) Garl Iverson, "Areport for monetary policy In Iraq", National Bank of Iraq, Baghdad, 1954, PP.141-227
- (38) حددت هذه الدراسة هدفها بالعمل على تحقيق النمو والتطور الاقتصادي بشكل تتجنب فيه التضخم النقدي، وأكد التقرير أن على المجلس ألا يوزع نفقاته الاستثمارية في ضوء إيراداته وحسب، وإنما على ما يتاح له من موارد لازمة لعمليات تنفيذ المشاريع المتضمنة في برامجه، كذلك أكد على أهمية التنمية الزراعية وضرورة ادخال محاصيل جديدة في عمليات التصدير، لكنه لم يؤكد على ضرورة التصنيع باعتباره أساس عملية التنمية، وأن كان قد أدرك أهمية توسيع الصناعة على المدى البعيد، كما أوصى التقرير أيضاً بإعطاء الأولوية لرفع مستوى التعليم والتدريب من المواطنين، سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945-1958، بغداد، 1994، ص 128-129.
- (39) Arthur. D.Little , Aplan for Industrial Development in Iraq,Baghdad,1956,p.9;
- الحكومة العراقية، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، شركة ارثر دي لتل، منهج تحقيق المشاريع الصناعية في العراق، بغداد، 1956، ص 9-10.
- (40) د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 26، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ 28 نيسان 1956، القرار رقم 22.
- (41) جريدة الوقائع العراقية، ع 3813، 28 حزيران 1956.
- (42) جريدة الوقائع العراقية، ع 3813، 28 حزيران 1956؛ الجمهورية العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن المنهاج السنة لمشاريع الاعمار للسنوات 1956، 1957، 1958، 1959، المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962، ص 14.
- (43) الشكل من عمل الباحث بالاستناد إلى الوقائع العراقية، العدد 3813، 28 حزيران 1956؛ الجمهورية العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن المنهاج السنة لمشاريع الاعمار للأعوام (1956، 1957، 1958، 1959) المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962، ص 14.
- (44) عباس النصر اوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950م-2010م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 33.
- (45) عبد الله شاتي عيهول، مجلس الإعمار في العراق 1950-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1983م، ص 93-95.
- (46) الجدول من عمل الباحث بحسب البيانات الواردة في المصدر نفسه، 89-93.
- (47) د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 42، محضر جلسة مجلس الاعمار السادسة المنعقدة بتاريخ 19 ايلول 1958، القرار رقم 4.
- (48) الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى: عبد الله شاتي عيهول، المصدر السابق، ص 93-95.
- (49) تم المباشرة في سدة الكوت في كانون اول 1926 من قبل شركة بلفور بيتي وتم افتتاحها في شباط 1939 من قبل الملك غازي قبل ايام قليلة من مصرعه، فقد قامت شركة بلفور بيتي الانكليزية بتصميمها وتنفيذها، كذلك نفذت هذه الشركة مشروع الناظم والقناة الواصلة بين نهر الفرات وبحيرة الحبانية لخزن المياه الفائضة في هذا المنخفض، اما مشروع ناظم سامراء الذي يحول مياه دجلة الفائضة الى منخفض الثرثار الذي تبلغ طاقة الخزن فيه نحو 60 مليار متر مكعب، فقد باشرت شركة زبلن الالمانية بأعمال هذا المشروع المهم في شباط 1953 وانجزت الاعمال في مايس 1956 حيث تم تحويل جزء من مياه دجلة الى منخفض الثرثار لتتخلص بغداد من مخاطر الفيضانات. ينظر: رفعة عبد الرزاق محمد، كيف عرف العراق مشاريع الاعمار الكبرى؟ نهضة عمرانية قبل تأسيس مجلس الاعمار، مقال ملحق جريدة المدى، 2017/7/23، متاح على: <https://almadasupplements.com/view.php?cat=18680> تمت الزيارة في 2021/3/20
- (50) الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجدول (8) أعلاه.
- (51) جواد محمود هاشم، تخطيط الاقتصاد القومي في العراق بين التخصص والتنفيذ، ص 15-16؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، العراق دراسة في التطورات الاقتصادية 1921-1958 بغداد، 2010، ص 65.

(52) Ferhang Jalal, The Role of Government in The Industrialization of Iraq 1950-1965, 1st ed, London, Frank Cass, London, 1972, P162.

(53) Lord Arthur Salter, Op, Cit., PP 96-105.

(54) إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1970م، ص121.

(55) ينظر: إبراهيم العلاف، وفاة الدكتور إبراهيم علاوي، الحوار المتمدن (صحيفة الكترونية) العدد: 4710 فسي 2015/28/4، متاح على: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=453779> تم الدخول في 2021/8/20.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الرسمية

أ. الوثائق الرسمية المنشورة

1. مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، التقرير السنوي عن حسابات مجلس الاعمار ووزارة الاعمار للسنوات 1950-1954 المالية، بغداد، 1955.
2. مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، شركة ارثر دي لتل، منهاج لتحقيق المشاريع الصناعية في العراق، بغداد، 1956.
3. مجلس الاعمار، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة 1951، مطبعة الحكومة بغداد، 1952.
4. مجلس الاعمار، مشروع خزان دوكان، مطبعة العاني، بغداد، 1954.
5. نشرة مجلس الاعمار، ع 3، مطبعة العاني، بغداد، 1956.
6. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن المنهاج السنة لمشاريع الاعمار للسنوات 1956، 1957، 1958، 1959 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962.
7. وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن المنهاج السنة لمشاريع الاعمار للأعوام (1956، 1957، 1958، 1959) المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962.
8. الوقائع العراقية، ع 992، 9 حزيران 1931.
9. الوقائع العراقية، ع 1356، 14 أيار 1934.
10. الوقائع العراقية، العدد 2984 في 11 حزيران 1951.
11. الوقائع العراقية، العدد 3813، 28 حزيران 1956.
12. الوقائع العراقية، ع 1500، 31 آذار 1936.
13. الوقائع العراقية، ع 3076، 24 آذار 1953.
14. الوقائع العراقية، ع 3280، 13 أيار 1953.
15. الوقائع العراقية، ع 3593، 11 نيسان 1955.
16. الوقائع العراقية، ع 3813، 28 حزيران 1956.
17. الوقائع العراقية، ع 3813، 28 حزيران 1956.

ب. الوثائق الرسمية غير المنشورة / الأجنبية

• دار الكتب والوثائق:

1. د. ك. و، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، تسلسل الملف 23
2. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 12، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة المئة والاربعة والعشرين المنعقدة بتاريخ 6 تشرين الثاني 1954

3. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 5، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة 1952، مطبعة الحكومة، بغداد، 1953، ص 9
4. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 7، مجموعة قوانين مجلس الاعمار المعدلة، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952،
5. د. ك. و، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، تسلسل الملف 25، مشاريع الري الكبرى
6. د. ك. و، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، تسلسل الملف 25، مشاريع الري الكبرى، مطبعة العاني، بغداد، 1956،
7. د. ك. و، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، تسلسل الملف 25، مشاريع الري الكبرى، المصدر السابق
8. د. ك. و، مجلس الاعمار، الملف 12، الجلسة السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ 19 آب 1954
9. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 16، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ 22 كانون الثاني 1955
10. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 26، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ 28 نيسان 1956، القرار رقم 22 .
11. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 42، محضر جلسة مجلس الاعمار السادسة المنعقدة بتاريخ 19 ايلول 1958، القرار رقم 4 .
12. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 9، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة الرابعة والستين المنعقدة بتاريخ 29 نيسان 1953، القرار رقم 1 ؛ عبد الكريم الازري، المصدر السابق، ص 42.
13. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 10، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة التاسعة والستين المنعقدة بتاريخ 4 تموز 1954
14. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 12، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة الثانية والتسعين المنعقدة بتاريخ 3 شباط 1954
15. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 3، خلاصة التقرير عن مشاريع ري اراضي النهروان والعظيم والاسحاقي، مطبعة العاني، بغداد، 1956
16. د. ك. و، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، تسلسل الملف 13
17. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 2، محاضر جلسات مجلس الاعمار، الجلسة السابعة المنعقدة بتاريخ 9 نيسان 1951
18. د. ك. و، مجلس الاعمار، تسلسل الملف 9، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة 1953

● محاضر مجلس النواب:

1. م. م. ن، الدورة الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة السابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ 23 شباط 1955
2. م. م. ن، الدورة الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة التاسعة المنعقدة بتاريخ 2 شباط 1952
3. م. م. ن، الدورة الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ 17 شباط 1952
4. م. م. ن، الدورة الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ 2 كانون الثاني 1955
5. م. م. ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ 19 اذار، 1955
6. م. م. ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 13 اذار 1952

7. م.م.ن، الدورة الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ 21 شباط 1955
8. مجموعة قوانين مجلس الاعمار ووزارة الاعمار

ثانياً: الرسائل

1. حسن عبد الله بدر، دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية في العراق 1953-1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1974م
2. عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق 1950-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1983م.

ثالثاً: الكتب

أ. الكتب العربية

1. إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1970م
2. عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والأنسان، لندن، 1992،
3. جواد محمود هاشم، تخصيص الاقتصاد القومي في العراق بين التخطيط والتنفيذ، مطبعة الحكومة، بغداد 1969
4. سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945-1958، بغداد، 1994.
5. صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق: القطاع الخاص، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1968م
6. عباس النصرأوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950م-2010م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997
7. عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، القاهرة، 1955.
8. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ط5، بيروت، 1978
9. عبد الرزاق مطلق الفهد، العراق دراسة في التطورات الاقتصادية 1921-1958، بغداد، 2010.
10. عبد الكريم الازري، ذكريات في تاريخ العراق، بيروت، 1982
11. محمد ازهر سعيد السماك، دور العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية في اقطار الخليج العربي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1983
12. نوري عبد الحميد العاني، التاريخ السياسي لإمتهيازات النفط في العراق 1925-1952، بغداد، 1980.

ب. كتب مترجمة

1. فبيي مارا، تاريخ العراق المعاصر، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد، 2006
2. كاتلين إم لانكي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي، دار المثني، بغداد، 1963م.

ج. الكتب الأجنبية

1. Abbas Alnasrawi, Financing Economic Development in Iraq, Frederick A. praegar Inc., New york, 1967
2. Arthur. D.Little , Aplan for Industrial Development in Iraq, Baghdad, 1956
3. Ferhang Jalal, The Role of Government in The Industrialization of Iraq 1950-1965, 1sted, London ,Frank Cass ,London, 1972.

4. Garl Iverson, "Areport for monetary policy In Iraq", National Bank of Iraq, Baghdad, 1954, Lord Arthur Salter, The Development of Iraq. Aplan of Action, Iraq Development Board , London,1955.
5. The Economic Development of Iraq, Report of a mission organized by The International Bank for Reconstruction and Development at The Request of The government of Iraq , "Oxford, 1952

ربعاً: الصحف والمجلات

أ. الصحف:

1. جريدة الزمان ع4349، 3 شباط 1952

ب. المجلات

1. ضياء باقر الموسوي، خطط ومناهج التنمية في العراق 1950-1980مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، 1981،
2. عبد الكريم الازري، مجلس الاعمار اعماله ومشروعاته، مجلة الابحاث، ج1، السنة الثامنة، اذار 1955
3. ناظم الزهاوي، التضخم النقدي ومنهج مجلس الاعمار للسنوات الست، مجلة التجارة، الاجزاء (7) و (8) و(9) و (10) في مجلد واحد، السنة (16)، ايلول - كانون الاول، 1953

خامساً: شبكة الأنترنت

1. ابراهيم العلاف، وفاة الدكتور ابراهيم علاوي، الحوار المتمدن (صحيفة الكترونية) العدد: 4710 في 2015/28/4، تم الدخول في 2021/8/20. متاح على :
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=453779>
2. رفعة عبد الرزاق محمد، كيف عرف العراق مشاريع الاعمار الكبرى؟ نهضة عمرانية قبل تأسيس مجلس الاعمار، مقال ملحق جريدة المدى، 2017 /7/23، تمت الزيارة في 2021 /3/20، متاح على:
<https://almadasupplements.com/view.php?cat=18680>